النازحون المسلحون!

د. عيدروس النقيب

النزوح ظاهرة ملازمة لكل الحروب، وغالبا ما تجري عملية النزوح من مناطق الخطر والمواجهة والنزاع إلى المناطق الآمنة والأقل خطرا، وعلى الدوام ينتقل النازحون من مناطقهم دون أن يحمل الغالب منهم إلا أقل القليل مما يحتاجون، ولذلك تتداعى المنظمات الدولية الإنسانية لتقديم الإغاثة وتوفير السكن والغذاء والدواء والمشروبات والملابس، وطبعا بناء المخيمات التي يتم جمع النازحين فيها.

كنت منذ أشهر قد تعرضت لظاهرة النزوح المستمر من محافظات الشمال إلى مناطق الجنوب، ودعوت إلى التمييز بين نوعين من النزوح: النزوح الإنساني، وهو أمرٌ يجب أن يحظى بعناية فائقة من قبل الحكومة (الشرعية) وبالتعاون مع المنظمات الإغاثية العربية والدولية، والنزوح السياسي الذي يجري فيه حشد النازحين لأغراض التغيير الديمغرافي وإحداث الفوضى وإثارة القلاقل بل ووصل الأمر إلى القيام بأعمال تخريبية وارتكاب جرائم، من قبل بعض النازحين.

ومنذ أيام تداول العديد من ناشطي التواصل الاجتماعي رسالةً فحواها إن آلاف الأسر تنزح من مناطق مأرب والجوف باتجاه شبوة وحضرموت الجنوبيتين هرباً من تهديدات الحوثيين الذي يقول إعلام الشرعية وأنصارها أنهم يتكبدون خسائر فادحة ويهربون القهقرى من مناطق تواجدهم على نقاط التماس مع الجيش (الوطني)، وقبلها تلقيت معلومة من أحد الأصدقاء في وادي حضرموت، عن أزمة سكن في مدن الوادي (سيئون ، شبام، القطن وتريم وما جاورها من المناطق والبلدات) سببها كثافة أعداد الأسر التي نزح أفرادها من مناطق الشمال.

قال لنا الزميل أن إيجارات المنازل في وادي حضرموت تضاعفت عدة مرات بسبب وصول آلاف الأسر نازحةً من مناطق سيطرة الشرعية والحوثيين في الشمال.

الأمر الأكثر طرافة ليس كون النازحين مقتدرون ويدفعون أضعاف ما يدفعه الموظف العادي لقاء استئجار غرفة أو منزل له ولأسرته، بل إن النازحين مدججون بشتى أنواع الأسلحة ومزودون بالذخائر والمتفجرات والمقذوفات النارية المختلفة، ويستطيعون تكوين جيش متكامل القوى والوحدات، خصوصاً وأنّ معظمهم لديهم أرقام عسكرية إما في الجيش أو في الأمن، ويتقاضون رواتب شهرية من مخصصات الجيش (الوطني) ووزارة الداخلية أو الأمنين القومي والسياسي.

نزوح المسلحين يطرح مجموعة من الأسئلة منها مثلا: كيف ينزح مقاتلون بذريعة تهديدهم وتهديد أسرهم، وممن ينتظرون الدفاع عن أرضهم وأملاكهم وأسرهم إذا لم يدافعوا عنها بأنفسهم، وهم مقاتلون محترفون كما هو حال كل مواطن شمالي؟ وإذا كان النازحون من أفراد وقيادات المؤسسة العسكرية والأمنية، فمن سيحمي المواطنين غير العسكريين ورجال الأمن؟ والأهم من هذا كيف ينزح الباحثون عن الأمان من مناطق ما يزال ساستها يتباهون بأن مناطقهم هي الحالة المثلى للأمان والتنمية والازدهار وحضور الدولة، إلى مناطق طالما تذرّوا عليها باتهام السلطات المحلية فيها بالتسبب بغياب الأمن وانتشار الجريمة ورداءة الخدمات وضعف حضور الدولة؟

النازحون المسلحون، ليس لهم علاقة بالجانب الإنساني الذي يطغى في الغالب على حالات النزوح، باختصار لأن المسلح لا يمكن أن يهرب من الحرب، وإذا ما هرب فينبغي انتزاع سلاحه منه ومنحه لمن يقاتل بدلا عنه، أما إذا كان عسكريا أو رجل أمن فتنبغي محاكمته فوراً وفقاً لكل قوانين الخدمة في المؤسسات العسكرية في العالم.

ظاهرة النازحين المسلحين من الشمال إلى الجنوب هي ظاهرة سياسية بكل معنى الكلمة، وعندما يأتي النازحون من مناطق الشمال التي تحتاجهم لمواجهة الأعداء، إلى مناطق الجنوب التي تعرضت للغزو والاجتياح من قبل القوات القادمة من مناطق النازحين وما تزال عشرات الألوية الغازية تربض على مقربة من مناطق استقرار النازحين، فإن اللوحة تبدو مكتملة الوضوح، وهي أن النازحين ليسوا سوى قوة إضافية مكملة للقوات التي أنجزت الغزو الأول وتربض على الأرض التي غزتها منذ ربع قرن ولا توجد نية لنقلها لمواجهة الأعداء (الانقلابيين) حتى لو أعاد هؤلاء (الانقلابيون) اجتياح كل مساحة الشمال.

لا نسمح بتجهيل أولادنا

عبدالحكيم أسعد طبازة

في ظل الأوضاع التي تعيشها بلادنا من حروب وأزمات وتدهور الوضع المعيشي والاقتصادي، ها هو التعليم يتعرض لمؤامرة إخوانية هدفها التجهيل لأولادنا وخلق الأزمة في الجنوب وتأتي هذه المؤامرة الإخوانية بعد الانتصارات التي حققها قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي الممثلة بالرئيس عيدروس قاسم الزبيدي لأكثر من شهرين ونقابة المعلمين تواصل الإضراب ولم تحرك ساكنًا وتظل المدارس مغلقة إلى يومنا هذا رغم أن المعلم يقبض معاشه شهرياً دون أي تأخير، ويعتبر هذا الإضراب هو معركة سياسية يقودها الإخوان ضد أبناء الجنوب في الشمال، المعلم يؤدي واجبهُ دون مقابل لذلك في الجنوب يستلم المعلم راتبهُ كاملاً دون تأخير وكل هذا يلتزم بالإضراب .

ها هو التجهيل والتهميش لأولادنا جاء في ظل انشغال قيادة المجلس الانتقالي خارجياً وداخلياً لجأ الإخوان إلى هذه المعركة التي تخدم حزب الإصلاح.. لا بد أن ندرك أن الاستمرار بالإضراب وإغلاق المدارس في الجنوب هي معركة خطيرة يتعرض لها أولادنا في الجنوب وهذا لن نسمح به أبداً.

ندعو نقابة المعلمين برفع الإضراب وفتح جميع المدارس لإكمال الفصل الدراسي لعام٢٠٢٠..علينا أن نشعر بالمسؤولية جميعاً تجاه أولادنا والحفاظ على عملية التعليم لكونها السلاح الأقوى في جميع الشعوب.

ورسالتي لنقابة المعلمين أدركوا أننا في مرحلة حرب فمن يستجيب لمطالبكم بل إضرابكم يخدم أعداء الجنوب علينا أن نوحد صفوفنا بما يخدم قضيتنا الجنوبية.

السياسة والقانون

عصام مريسي

في بلاد العرب ما أكثر التشريعات والقوانين واللوائح التي تنظم كل شيء حتى دقائق الأمور وأبسطها! فالقوانين شاملة عامة والمجالس التي تقنن وتشرع كثيرة ومتعددة ومتنوعة الطرح والنقاش، وما أعظم الهيئات والوزارات التي تتبنى متابعة تنفيذ القوانين والرقابة عليها عند التنفيذ والمحاسبة في حالة الإخلال بتنفيذ تلك القوانين!

فتصوروا من باب التقريب لحجم تلك الجهات المشرعة والمنفذة والمحاسبة من مجلس نواب ومجالس استشارية ومجالس أعيان ومجالس شيوخ ووزارات شئون قانونية ووزارة عدل ومحاكم ومجالس قضائية متعددة الصلاحيات ناهيك عن الأعراف القبلية التي تنزل منزلة القوانين في كثير من الأحيان رغم أن المجتمعات العربية تدّعي بأنها مجتمعات مدنية صرفة .

ولكن من خلال الممارسات اليومية لتسير أمور الدولة يلاحظ اختراق تلك القوانين ويبدأ الاختراق والتهميش لها من القمة قبل القاعدة، حيث لا يحتكم السياسيون والقادة في تسيير أمور الدولة والوزارات الواقعة تحت تصرفهم بحكم الوظيفة التي لا يحتكمون للقانون في تسيير أعمالها بقدر ما يلتزمون بتنفيذ سياسات خاصة تتوافق ومبدأ أحزابهم التي ينطوون تحت مظلتها أو جماعاتهم القبلية والأسرية أو حتى المصالح الخاصة لهم ولو تعارض ذلك العمل مع نصوص الدستور والقانون.

ويبدأ ذلك الاختراق لنصوص القوانين من اتخاذ قرار التوظيف والتعيين في المنصب، حيث يصبح مَن يشغل منصبًا في الدولة محصنًا على الإطلاق حتى من المحاسبة والنقد ولو مزق بنود القانون الذي يحتكم إليه في تنفيذ مهامه أو حتى قرار القانون الذي عيّنه وأصبح بمقتضاه يشغل ذلك المنصب في الدولة. ولهذا نجد أن القوانين في كل الوطن العربي والدساتير التي انبثقت منها هي مجرد رتوش تزين بها المكاتب وخطب صائغة في المناسبات والاحتفالات وإن طبقت بحذافيرها ستكون على سبيل الابتزاز والضغط على المواطن صاحب الحاجة الذي لا يمتلك وساطة أو معرفة وإنما تتحول النصوص للبحث عن النواقص وتصيد المواطن وإجباره على الدفع لتحريك معاملته أو المتابعة التي يسعى لها وإلا واجهته العراقيل والعقبات وأصبح القانون حجرة يتعثر بها في دهاليز الوزارات والمكاتب الحكومية والمانع النصوص الجامدة التي لا يكون لها شأن إلا في مواجهة المواطن صفر (صفر وساطة).

ولهذا فإن الدولة إذا كانت في معاملته للدول غير العربية يسلك معها طرق غير قانونية وتغلب السياسة على كل القوانين والأعراف الدولية لأنهم يعلمون أن الدول العربية لا تقيم وزنًا للقوانين في مواجهة مواطنيها وتعامل بالمثل فمن لا يحترم تطبيق القانون عندما يكون الطرف الأقوى في تنفيذ القانون والإشراف عليه يلقى نفس المصير عندما يكون الطرف الأضعف في التنفيذ.

والواجب أن تحكم القوانين واللوائح والدساتير في كل الإجراءات ويكون الاحتكام في حال الخلاف إلى مراجع قانونية موثوقة يستند إليها في شرح القانون وتفسير مواده ولا يترك الحبل على الغارب لكل منفذ للقانون ينفذه على هواه ويجري حيث تكون المصلحة تقف إلى صفه.

هل نتوقع انفراجه قريبة لمعالجة مطالب المعلمين والمعلمات؟

عبدالعزيز الدويلة

تضاربت الآراء حول موافقة الحكومة على مطالب المعلمين الحقوقية أو عدمه، ولكن الأستاذة رحمة عيدروس، رئيسة الدائرة الإعلامية لنقابة المعلمين التربويين الجنوبيين بالعاصمة عدن، صرحت لوكالة أنباء "سما نيوز" الإخبارية وحسمت عدم استجابة الحكومة حتى هذه اللحظة لهذه المطالب، وعليه فإن النقابة تتمسك بمواصلة الإضراب، حيث أن الحكومة ظلت تماطل وتساوم بهدف تضييع الوقت وبث روح اليأس في صفوف النقابة والمعلمين والمعلمات، بل إنها تبنت حملة إعلامية لتشويه مواقف النقابة وتحميلها المسئولية في تعطيل الدراسة وهي بريئة من ذلك الاتهام، لأن تعطيل المدارس سببه سلبية الحكومة ومماطلتها وعدم التوجيه السريع واتخاذ الإجراءات القانونية والعمل على تنفيذها خلال أكثر من شهرين.

تقاعس الحكومة في الاستجابة يخفي وراءه وجود قوى فساد تحاول منع الحكومة من تنفيذ المطالب وممارسة عقوبات وضغوطات على النقابة والمعلمين وتسييس القضية وحرفها عن مجراها الحقيقي، فلا أحد ينكر أن أوضاع المعلمين والمعلمات باتت لا تسر عدوًا ولا حبيبًا، ووصلت إلى حد أن بعض المعلمين يشحتون للحصول على أبسط مقومات الحياة، فكيف لنا أن نتوقع أن يقوم هذا المعلم بدوره الطبيعي والذي أصبح راتبه أقل من راتب الجندي؟ بل إن علاواته السنوية تم تجميدها وطبيعة العمل توقف صرفها منذ عشر سنوات، ناهيك عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتدني قيمة العملة المحلية. مما ضيق الخناق على المعلمين والمعلمات من كل جانب، وعليه فإننا ندعوهم بالصمود والتمسك بمطالبهم وعدم الإصغاء للتشويش الذي يمارسه ضعفاء النفوس فقضيتهم عادلة ومبرراتهم قوية مع العلم إن المعلمين والمعلمات لا يرضيهم أن تغلق المدارس وترك الطلاب في الشوارع بدون دراسة، ولكن ينبغي أن يعلم الجميع أن الطلاب وأولياء أمورهم يتعاطفون مع المعلمين والمعلمات في نيل حقوقهم المشروعة. ونتمنى من الحكومة المدعومة من التحالف أن تكون أكثر جدية في الاستجابة السريعة لمطالب المعلمين والمعلمات وأن تتحرك للحصول على موارد مالية وهي متوفرة إما عن طريق إيقاف عجلة النهب والسرقة للمال العام التي تمارسه الحكومة أو طلب الدعم المالي من التحالف العربي بقيادة الشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية التي وعدت بتسوية أوضاع المعلم قبل أن يتم رفع سقف المطالب ويكون من الصعب التراجع عن أي مطلب من هذه المطالب.